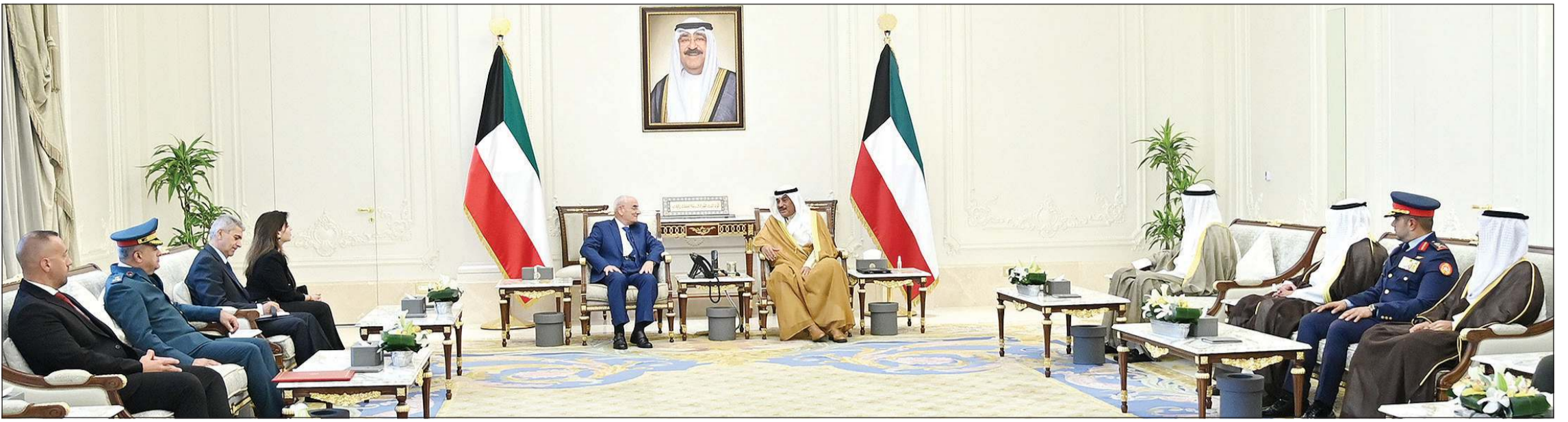




PDF



سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد مستقبلاً وزير الدفاع الوطني بالجمهورية اللبنانية اللواء الركن طيار ميشال منسى والوفد المرافق بحضور وزير الدفاع الشيخ عبدالله العلي ووكيل وزارة الدفاع الشيخ د.عبدالله المشعل ونائب رئيس الأركان اللواء الركن طيار الشيخ صباح جابر الأحمد

ولي العهد استقبل وزير الدفاع اللبناني وهنأ رئيس الأوروغواي الشرقية بذكرى الاستقلال



وزير الدفاع الشيخ عبدالله العلي مستقبلاً وزير الدفاع الوطني اللبناني اللواء طيار ميشال منسى

ورئيسي رئيس جمهورية الأوروغواي الشرقية الصديقة، ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة ذكرى استقلال بلاده، متمنياً سموه له موفور الصحة والعافية لجمهورية الأوروغواي الشرقية وشعبها الصديق كل التقدم والنماء.

من جهة أخرى، وصل إلى البلاد وزير الدفاع الوطني للجمهورية اللبنانية الشيخة الشقيقة اللواء طيار ميشال منسى يرافقه وفد رفيع المستوى، في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام، وكان في استقباله لدى وصوله إلى أرض المطار وزير الدفاع الشيخ عبدالله العلي،

«كونا»: استقبل سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد بقصر بيان وزير الدفاع بالجمهورية اللبنانية الشقيقة اللواء الركن طيار ميشال منسى والوفد المرافق، وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. حضر اللقاء وزير الدفاع الشيخ عبدالله العلي ووكيل وزارة الدفاع الشيخ د.عبدالله المشعل، ونائب رئيس الأركان العامة للجيش اللواء الركن طيار الشيخ صباح جابر الأحمد الصباح وكبار المسؤولين.

كما بعث سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد ببرقية تهنئة إلى الرئيس ياماندو

وزير العدل أكد في زيارة إلى جمعية المحامين تلقي ضوء أخضر من صاحب السمو ومجلس الوزراء لتحديث القوانين بشكل جذري

السميط: سنراجع الرسوم القضائية إذا بلغ العزوف عن التقاضي 40% فأكثر

- اعتماد نظام الشرائح في الرسوم القضائية وبإمكان غير القادرين التوجه إلى قاضي الإعفاءات لتخفيفها
- قانون الأحداث الجديد سيضمن عقوبات بديلة للأحداث تناسب سنهم وطبيعتهم الاجتماعية والجسدية
- قانون الأحوال الشخصية سيؤجل جداً ولا يتناسب مع طبيعة المجتمع.. وبعض نصوصه تخالف الشريعة ومسودة تعديلاته تضمنت أكثر من 120 مادة وإلغاء 20 وإضافة 15 جديدة
- اعتماد فكرة المراجع الوهمي أو السري لقياس أداء الموظفين وجودته بهدف رفع مستوى الخدمات
- 10 لجان للتعويض ستبدأ عملها بداية الموسم المقبل لمعالجة تراكم طعون التمييز الذي وصل إلى 81 ألفاً

سيتم تحويلها إلى إلكترونية، حيث يتم حالياً نظر هذه التعديلات من قبل إدارة الفتوى والتشريع، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على تطوير قانون التمثيل وقانون المعاملات الإلكترونية، حيث إنه في مراحله الأخيرة لدى إدارة الفتوى والتشريع.

منظمة الإلكترونية

وفند السميط شكاوى المحامين وانتقاداتهم حول البطء الشديد في تنفيذ المعاملات وتأخير إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام، مؤكداً أن ما نعمل عليه حالياً من تحويل المنظومة العدلية إلى إلكترونية متكاملة سيحل جميع المشاكل وسيطراً على إجراءات التقاضي والمعاملات تعديلات جذرية كبيرة.

وأوضح أن «العدل» تعاقدت مع اثنين من عمالقة التكنولوجيا في العالم وهما شركتا غوغل ومايكروسوفت، للوصول إلى أفضل الخدمات الإلكترونية، حيث يتم الآن العمل المشترك بين الشركتين وقرق الوزارة، لافتاً إلى أن الشركتين تنفذان 4 مشروعات كبرى وهي الوكالات والتوثيق الإلكتروني والموقع الإلكتروني للوزارة والتطبيق الخاص بها والتسجيل العقاري والمناقصات الإلكترونية، وسنصل إلى عقود 10 عقود في إطار تطوير المنظومة العدلية.

وأكد أنه سيعتمد فكرة المراجع الوهمي أو السري لقياس أداء الموظفين وجودته، وذلك بهدف رفع مستوى الأداء والخدمات، وذلك في ظل وجود مكتب للرقابة والتقييم يتبع الوزير مباشرة وتم انتداب خبير له ومعه فريق كبير يقوم بجولات ميدانية، لافتاً إلى أنه أصدر قرار نهاية مارس الماضي باعتماد تطبيق «سهل» في الإعلانات القضائية ونتج عنه بلوغ نسبة الإعلانات القضائية الإلكترونية لنسبة 82% مقابل نسبة الإعلانات القضائية التقليدية 12% وسيتم تحويلها إلى إلكترونية بشكل كامل قريباً.

وأضاف أن مشروع قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية الجديد سيضمن تمكين المهتم والمشبه فيه من التزام الصمت وعدم التحدث والاستعانة بمحام في جميع الإجراءات التي تقوم بها الشرطة الجنائية وأمن الدولة، وذلك منصوص عليه بالبعد الدولي لحقوق السياسية.



وزير العدل المستشار ناصر السميط ووكيل الوزارة بالتكليف عواطف السند والوكيل المساعد بالتكليف نواف القبندى خلال زيارتهم إلى مقر جمعية المحامين بحضور رئيس الجمعية عدنان أبل وأمين السر خالد السويغان وعدد من المشاركين في اللقاء

الإدارة العامة للتحقيقات بقضايا الجرح، وستخصص النيابة العامة بقضايا الجنائيات، لافتاً إلى قانون الأحداث الجديد سيضمن عقوبات بديلة خاصة للأحداث تناسب سنهم وطبيعتهم الاجتماعية والجسدية والعقلية، وشدد على أن قانون تنظيم المحاماة سيخرج بحلة جديدة ونقلته جذرية وسيحمي المحامي من عقوبة الحبس في جرائم الجلسات، مع أحقية للقاضي في توقيع بلاغ رسمي لإحالة الأمر إلى لجان التحقيق دون أن يتم حجز المحامي لمدة 24 ساعة كما يحدث الآن، مشيراً إلى أن التطويرات الجديدة ستأخذ في الاعتبار عقود واتعاب المحامين، وذلك بالتنسيق والتشاور مع جمعية المحامين الكويتية، مشيراً إلى أنه تم إصدار قرار لإنشاء 10 لجان للتعويض ستبدأ عملها مع بداية الموسم القضائي المقبل، وذلك لمعالجة تراكم عدد طعون التمييز الذي وصل إلى 81 ألفاً.

وفيما يخص قانون الإخطارات بالوزارة، بين أنه تم تشكيل لجنة قامت بإعداد التعديلات اللازمة على قانون الإخطارات لوجود حاجة إلى تطويره بشكل كبير بما يشمل تحويل الإخطارات وتقديم المستندات إلى إلكترونية، وستكون جميع الوكالات والمسائل التوثيق الكاملة بما فيها الأحوال الشخصية والمسائل المترتبة على العقارات



وزير العدل المستشار ناصر السميط ووكيل الوزارة بالتكليف عواطف السند والوكيل المساعد بالتكليف نواف القبندى ورئيس جمعية المحامين عدنان أبل وأمين السر خالد السويغان

تعديات كبيرة عليه»، مؤكداً أن أوامر الحماية في شأن العنف الأسري ستسبب انعقاد المحكمة، والإشكالية تكمن في أوقات العطل الرسمية ما يعني استحالة تطبيق القانون الحالي، وستتم معالجة هذا الأمر في التعديلات الجديدة.

وأشار إلى أن النيابة العامة ستكون المختصة بالأدعاء والتحقيق والتصريف فيما يخص قانوني الأحداث والطفل، واللذين يخضعان لإعادة مراجعة، حيث سيتم دمجهما في قانون واحد، في حين ستخصص

دولة في العالم تسمح بذلك، ولكن الرجوع إلى إجراءات القاضي هو أمر قائم.

وتناول اللقاء العديد من الأسئلة والمداخلات حول مطالب قانون الأحوال الشخصية المعمول به، وضرورة تطويره، حيث وصف الوزير القانون الحالي بأنه سيئ جداً، ولا يتناسب مع طبيعة المجتمع الكويتي، والأهم من ذلك أن نصوصه تتعارض في الكثير من موادها مع أحكام الشريعة الإسلامية، في حين أن الاقتباس من القوانين في الدول المجاورة مثل المملكة العربية السعودية أمر وارد وممكن، منتقداً ما يتعلق بحق رؤية الأطفال للوالدين في القانون الحالي الذي يحدد رؤية الأبناء بـ 8 أو 12 ساعة في الأسبوع، في حين أن الشريعة تخول الأب رؤية أبنائه الذين تكون حضانتهم لدى والدتهم، والعيش معهم خلال إجازة نهاية الأسبوع ثم إعادتهم إلى والدتهم.

وتابع: هناك مسودة أولية أعدها اللجنة المشتركة بين محكمة الأسرة والنيابة العامة لتعديل قانون الأحوال الشخصية، حيث طالت التعديلات أكثر من 120 مادة وإلغاء 20 مادة وإضافة 15 مادة جديدة، لافتاً إلى أن المسودة أحييت إلى جمعية المحامين لاستطلاع آرائهم ولأهمية هذه النقطة في نصوص قانون الأحوال الشخصية الذي

تكون حضانتهم لدى والدتهم، والعيش معهم خلال إجازة نهاية الأسبوع ثم إعادتهم إلى والدتهم.

وتابع: هناك مسودة أولية أعدها اللجنة المشتركة بين محكمة الأسرة والنيابة العامة لتعديل قانون الأحوال الشخصية، حيث طالت التعديلات أكثر من 120 مادة وإلغاء 20 مادة وإضافة 15 مادة جديدة، لافتاً إلى أن المسودة أحييت إلى جمعية المحامين لاستطلاع آرائهم ولأهمية هذه النقطة في نصوص قانون الأحوال الشخصية الذي

محمد راتب

أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميط أن الوزارة مُنحت الضوء الأخضر من صاحب السمو الأمير والقادة السياسية والحكومة لتنفيذ مراجعة شاملة هي الأكبر على مستوى الدولة للقوانين والمنظومة العدلية الحالية، والتي وصفها بـ «المتهاكلة» بسبب تراكمات قضائية عليها عشرات السنين، مشدداً على أن جمعية المحامين شركاء أساسيون في إحداث نقلة عصرية على القوانين والتعديلات، مضيفاً: «دائماً ما يؤكد أن هناك مثلثاً رئيسياً للإصلاح يتكون من النيابة العامة والقضاء وجمعية المحامين، ولا يمكن لأي إصلاح أن يكتمل دون تفعيل هذا التكامل».

جاء ذلك خلال لقاء مفتوح لوزير العدل مع المحامين نظمتها جمعية المحامين الكويتية في مقرها ببيند القار، بمشاركة وكيل الوزارة بالتكليف عواطف السند، والوكيل المساعد بالتكليف نواف القبندى، ورئيس الجمعية عدنان أبل، وأمين السر خالد السويغان.

ورداً على مداخلات المحامين، أكد السميط أنه يتفهم امتعاضهم من رفع الرسوم القضائية الأخيرة، إلا أنها جاءت لتحد من الأعداد المهولة للقضايا المرفوعة التي وصل عددها إلى نصف مليون قضية سنوياً، فضلاً عن تداول مليون قضية سنوياً أمام المحاكم، مشيراً إلى «أننا قمنا باعتماد نظام الشرائح في الرسوم القضائية لتكون مخففة إلى حد ما، في حين أن بإمكان المتقاضين غير القادرين على دفع الرسوم التوجه إلى قاضي الإعفاءات لتخفيف الرسوم».

وأضاف أنه مع انتهاء الموسم القضائي المقبل سننظر في نسبة العزوف عن رفع القضايا الجديدة، فإن وصلت إلى 40% فما فوق، فإننا سنعيد النظر في الرسوم والتي كان الهدف من رفعها تنظيم عملية التقاضي واستبعاد القضايا التي لا تحتمل أي أهمية.

وفي رده على مداخلة حول أهمية «مخاصمة القضاء»، قال السميط إن الفكرة ما زالت قائمة، إلا أنه لا يمكن القبول فيها بالرجوع إلى الذمة المالية للقاضي، فلا يوجد

اتفاقية لتحديث المنظومة التشريعية

وقعت وزارة العدل وجمعية المحامين بروتوكول تعاون استراتيجي، وذلك في خطوة تهدف إلى تعزيز التعاون المؤسسي، واعتماد شراكة مهنية ومجتمعية تدعم جهود الإصلاح الشامل وتطوير التشريعات والبنية العدلية في البلاد، وذلك بحضور وزير العدل المستشار ناصر السميط، حيث مثلت الوزارة ووكالة الوزارة بالتكليف عواطف السند، بينما مثل الجمعية رئيسها عدنان أبل. وأكد السميط أن هذا التعاون يهدف إلى تعزيز الحوكمة فجمعية المحامين تمثل شريكاً أساسياً لا غنى عنه في تحديد التحديات ومعالجة الثغرات في المنظومة العدلية، لافتاً إلى أن هذا البروتوكول هو الأول من نوعه بين الوزارة والجمعية والتي ستتمكن بموجبها من المشاركة الفاعلة في تطوير التشريعات القائمة. من جهته، أكد رئيس الجمعية عدنان أبل أن هذه الاتفاقية تمثل سابقة في التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والوزارات.

أبل: السميط استمع لملاحظتنا

خلال كلمته أثناء اللقاء المفتوح، قال رئيس جمعية المحامين الكويتية عدنان أبل إن الاجتماعات التي أجراها مع وزير العدل، لاقت إلى أن الوزير لم يأت لسماع الشاء والإطراء وإنما مناقشة ملاحظات من شأنها إصلاح التوثيق العام والشأن العدلي واللقاء لن يكون الأخير.

السويغان: شراكة إستراتيجية لتطوير التشريعات والنقاضي الإلكتروني

أكد أمين سر جمعية المحامين خالد السويغان أن اللقاء المفتوح الذي جمع المحامين والمحاميات مع وزير العدل لم يكن لقاء اعتيادياً، بل كان تجسيدا لرغبة مشتركة في تعزيز العدالة وتسهيل عمل المحامي بما يخدم الوطن والمتقاضين.

وأضاف السويغان: لقد حرصنا من خلال رؤية المحامي على أن تكون شريكاً حقيقياً في مسيرة الإصلاح القانوني، فكانت مبادرة النهضة التشريعية علامة فارقة حملت أكثر من 90 مشروع قانون واقتراح، من أبرزها تعديل قانون المحاماة وقانون التوثيق والمحاكم الاقتصادية وتعديلات قانون المرافعات، وهي كلها خطوات تعكس تطلعات المهنة وتخدم العدالة وتواكب المتغيرات الحديثة.

وبين أن الجمعية والمحامين لمساو من الوزير تعاوناً صادقا